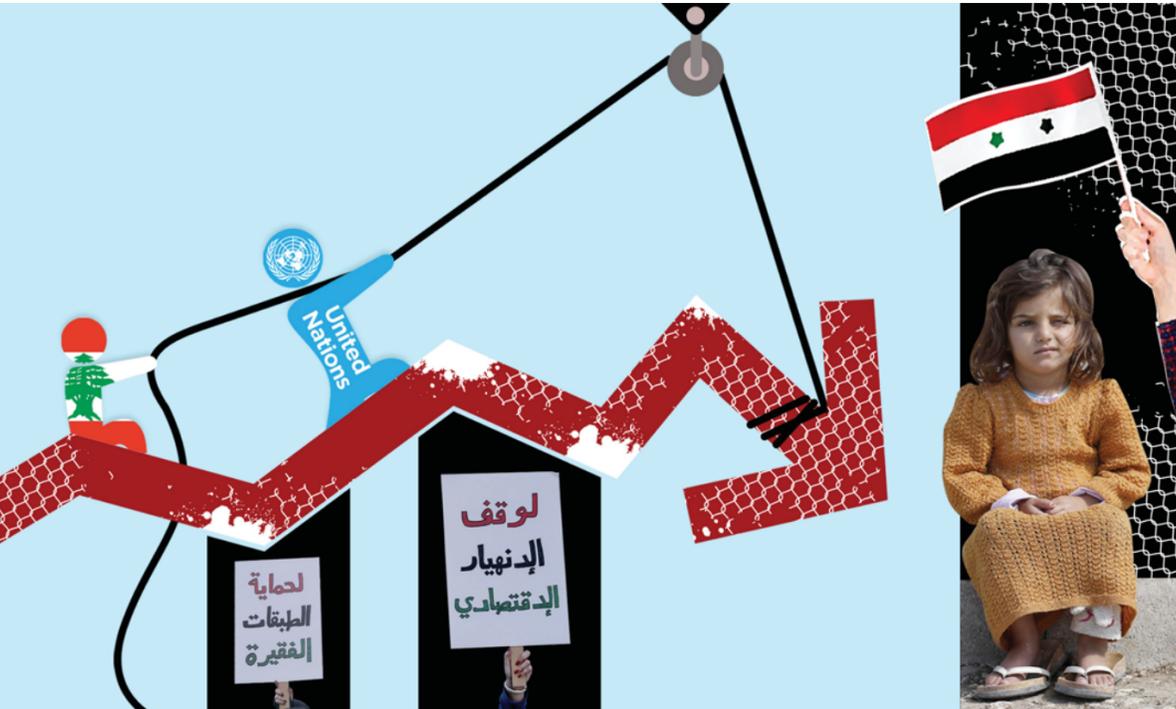


لبنان والأمم المتحدة يقودان جمع تمويلات للنازحين السوريين

محاولة لإقناع المانحين بدعم البنية التحتية والخدمات العامة المتضررة من أعباء اللاجئين



نحن الأطفال لم نختر اللجوء

في بلد يلجأ فيه كثيرون إلى المخدرات الدوائية للحفاظ على أموالهم. وتتخذ أوساط اقتصادية تردد السلطات في التدخل لحماية احتياطياتها من النقد الأجنبي، مما زاد الضغط على الليرة، في ظل تراجع حاد في التحويلات النقدية من الخارج، والتي تمثل مصدرا مهما للنقد الأجنبي، من عشرات الآلاف من السوريين المقيمين في دول متضررة من جائحة كوفيد - 19.

وبلغ متوسط الراتب الشهري للموظفين في القطاع العام في مناطق سيطرة الحكومة السورية مطلع العام 2021، حوالي عشرين دولارا وفق سعر الصرف في السوق السوداء، فيما بلغ حوالي خمسين دولارا.

الدولار في السوق السوداء خلال العقد الأخير، وهوت الليرة بنحو 40 في المئة خلال العام الجاري فقط. وضغطت الأزمة اللبنانية على مصر رئيسي الدولار بالنسبة إلى سوريا، مما أدى إلى إلحاق المزيد من الضرر بعملية تثن تحت وطأة سنوات من العقوبات الغربية وصراع مدمر مستمر منذ نحو عشر سنوات. وحدث آخر تهوي لليرة السورية في الصيف الماضي، عندما بلغت حاجزا نفسيا عند ثلاثة آلاف ليرة للدولار، بسبب مخاوف من أن يزيد تشديد العقوبات الأميركية حال الاقتصاد سوءا. والحق هبوط الليرة الضرر بالنشطة الأعمال مع تزايد الكثير من التجار وشركات التجارة في البيع أو الشراء،

وتسببت عشر سنوات من الحرب السورية بأضرار هائلة بالبنية التحتية واستنزفت الاقتصاد وقطاعه المنهكة، وعدا عن دمار كبير لم يميز بين منزل ومرفق عام أو منشأة طبية أم تعليمية وعملة محلية متدهورة. وحسب بيانات منظمة الأمم المتحدة في تقرير صدر في سبتمبر 2020، بلغ إجمالي الخسائر المالية التي مني بها الاقتصاد السوري بعد ثماني سنوات من الحرب فقط نحو 442 مليار دولار. وتكبد قطاع النفط خسائر بنحو 91.5 مليار دولار، وفق ما أفاد وزير النفط والثروة المعدنية بسام طعمة أمام مجلس الشعب في فبراير الماضي. وتدهور سعر صرف قيمة العملة المحلية الليرة بحوالي 98 في المئة مقابل

ويبلغ عدد النازحين السوريين في لبنان حوالي مليون و300 ألف شخص يعيش معظمهم في أكثر من 1400 مخيم عشوائي موزعة على مختلف المناطق اللبنانية. ويشككي معظم اللاجئين بتلك الخيم من تراجع المساعدات الغذائية والملابس الشتوية للأطفال، التي كانت تقدمها الجمعيات الخيرية في ظل تفشي كورونا والأزمة الاقتصادية القاسية في لبنان. ويرى مراقبون أن تكلفة اللاجئين السوريين في لبنان زادت الضغوط على البلد المنهار أصلا حيث تمثل هذه التكلفة المتزايدة ضغطا مباشرا على مرافق البنية التحتية مع بحث النازحين عن مسكن وغذاء ورعاية صحية في وقت يشهد فيه لبنان أزمة اقتصادية حادة.

ناشد فرع منظمة الأمم المتحدة في بيروت والحكومة اللبنانية المانحين الدوليين الاستجابة لخطة تمويل للبنان لدعم الخدمات العامة المتضررة من عبء اللاجئين السوريين، حيث تستهدف جمع مساعدات لتخفيف آثار الأزمة السورية على البنية التحتية والاقتصاد والمؤسسات العامة في لبنان في ظل ضغوط كبيرة يشكها اللاجئين السوريون على لبنان المنهار أصلا.

بيروت - أطلق وزير الشؤون الاجتماعية في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية رمزي المشرفية ونائبة المنسق الخاص للأمم المتحدة في لبنان نجاة رشدي خطة لبنان للاستجابة للأزمة السورية للعام 2021 ونداء لتمويلها بقيمة 2.75 مليار دولار حيث تستهدف الخطة تخفيف آثار الأزمة السورية على البنية التحتية والخدمات العامة في لبنان التي باتت أكثر تدهورا بفعل أعباء جفاف اللاجئين منذ بداية الحرب في سوريا.

وقال بيان مكتب الأمم المتحدة في لبنان، إن "الحكومة اللبنانية تتناشد شركائها الحصول على تمويل بقيمة 2.75 مليار دولار أمريكي لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المتضررين من الأزمة السورية والاستثمار في البنية التحتية للبنان والخدمات العامة والاقتصاد".

وأشار البيان إلى أن "خطة لبنان للاستجابة للأزمة تضم أكثر من 112 منظمة شريكة لمساعدة أكثر من 2.8 مليون شخص من المتضررين من الأزمة، والذين يعيشون في لبنان".

2.75

مليار دولار حجم التمويلات المطلوبة لتخفيف آثار الأزمة السورية على لبنان

وتهدف الخطة إلى توفير الحماية والمساعدة الإغاثية الفورية إلى 1.9 مليون لاجئ سوري، ولبناني من الفئات الأكثر ضعفا وكذلك للاجئين الفلسطينيين، وتقديم المساعدة إلى 2.5 مليون شخص. وتسعى الخطة إلى دعم تقديم الخدمات العامة وتخفيف من آثار الأزمة السورية على البنية التحتية والاقتصاد والمؤسسات العامة في لبنان.

سيكو البحرينية تستحوذ على صفقة في شركة مسقط السعودية

وسجلت أرباح بنك الأهلي المتحد (أكبر بنك في البلاد) تراجعاً بنسبة 38.09 في المئة إلى 171.85 مليون دينار (458.4 مليون دولار)، مقابل 277.59 مليون دينار (740.5 مليون دولار) في العام السابق. وحسب المسح، فقد سجل بنكا البحرين الإسلامي والإثمار خسائر في القطاع خلال العام الماضي. وبلغت خسائر "البحرين الإسلامي" 12.56 مليون دينار (33.5 مليون دولار)، أما خسائر الإثمار القابضة فقد بلغت 15.85 مليون دينار (42.3 مليون دولار).

72.7
في المئة نسبة استحوذ سيكو البحرينية على صفقة في شركة مسقط المالية السعودية

فيما تحول بنك المصرف الخليجي التجاري إلى تحقيق الأرباح بقيمة 8 ملايين دينار (21.3 مليون دولار) في العام الماضي، مقابل خسائر بقيمة 14.9 مليون دينار (39.74 مليون دولار) في عام 2019. وتأثر اقتصاد البحرين خلال العام الماضي، جراء تفشي فيروس كورونا، وانخفاض أسعار النفط وانعكس ذلك على القطاع المصرفي ورفع من درجة المخاطر وانخفاض جودة الائتمان. ودفعت تداعيات الجائحة إلى قيام البنوك البحرينية بتجنب مخصصات ضخمة لجبايتها صافي تعثر القروض والخسائر المحتملة على الاقتصاد المحلي.

الصفاء - قالت سيكو التي مقرها البحرين الإثنين إنها أتت صفقة للاستحواذ على 72.7 في المئة في شركة مسقط المالية التي مقرها السعودية، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك مسقط. وتم الاستحواذ عن طريق تبادل أسهم، وهو ما سيعطي بنك مسقط أيضا تسعة في المئة في سيكو، وهي شركة إقليمية لإدارة الأصول وبنك استثمار، وتدير أصولا بقيمة 2.3 مليار دولار. وقال رئيس مجلس إدارة سيكو الشيخ عبدالله بن خليفة آل خليفة إن "الصفقة توفر لسيكو أيضا تواجدا مباشرا في أكبر أسواق رأس المال في المنطقة".

وتبحث المؤسسات المالية بالمنطقة وفي الغرب عن فرص للتوسع في السعودية، حيث تشجعها إصلاحات في أكبر اقتصاد بالعالم العربي في إطار برنامج رؤية 2030 لخفض اعتماد المملكة على النفط. وكانت المصارف البحرينية قد سجلت تراجعا في صافي أرباح البنوك المدرجة بورصة البحرين بنسبة 39.5 في المئة خلال 2020، وسط تداعيات فيروس كورونا وانخفاض أسعار النفط وانعكاسهما على القطاع المصرفي. وحسب مسح أجرته وكالة الأناضول استند إلى البيانات المالية لسبعة بنوك مدرجة، فقد بلغت الأرباح 265.86 مليون دينار (709.1 مليون دولار) خلال العام الماضي، مقابل 439.81 مليون دينار (1.17 مليار دولار) خلال سنة 2019. ورصد المسح تسجيل أربعة بنوك تراجعاً في الأرباح خلال العام الماضي، تصدرها "مصرف السلام" حيث كان الأعلى تراجعاً بنسبة 56.6 في المئة إلى 9.1 مليون دينار (24.2 مليون دولار).

البلاد من النقد الأجنبي وفق بيانات رسمية. وكان سعر صرف العملة المحلية في بداية الأزمة النفطية منتصف 2014 يساوي 83 دينارا مقابل الدولار، فيما تبلغ قيمة صرف العملة المحلية حاليا في السوق الموازية 178 دينارا للدولار و210 دنائير مقابل اليورو.



فاهمي جعوب

فقدنا 51 ألف وظيفة بسبب غلق مصانع تركيب السيارات

وهدت زيادة في أسعار المخبوزات على اختلاف أنواعها والبقوليات (العدس الفاصوليا والحمص)، بعدة أحياء في الضاحية الشرقية للجزائر العاصمة، كما ارتفعت أسعار الألبان ومشتقات الألبان ما بين 5 و20 دينارا، والزيوت الغذائية بأكثر من 50 دينارا لقرارورة بسعة 5 لترات، كما طالت الأسعار المرتفعة المياه المعدنية. وحذرت المنظمة الجزائرية لحماية المستهلك قبل أسابيع، من حدوث الأسوأ بسبب ارتفاع أسعار العديد من المنتجات الاستهلاكية، يرافقه تراجع في قيمة صرف الدينار الرسمية في البنوك. وتطبق الجزائر سياسة دعم اجتماعي منذ عقود، بلغت قيمتها في موازنة 2021 نحو 17 مليار دولار، وتخصص أموال الدعم لعدة قطاعات وفئات، ويتوزع ما بين دعم مباشر بمبالغ مالية للمعنيين به، وغير مباشر بتحمل الدولة فارق سعر تسويقه.

الإغلاق الاقتصادي يرفع معدلات البطالة في الجزائر

سوق العمل موحد أمام عمال مصانع تركيب السيارات والحرفيين

في سياق آخر، كشف وزير العمل عن تشغيل 37 ألفا من حاملي الشهادات الجامعية في وظائف دائمة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، بعد أن كانوا أصحاب عقود عمل مؤقتة.

ووفق بيانات سابقة لوزارة الإحصاء والاستشراق، فإن نسبة البطالة فاقت 13 في المئة في 2020، وبلغت 23 في المئة عند خريجي الجامعات، و27 في المئة وسط الشباب.

كما امتدت البطالة إلى المهنة الحرة من الحرفيين والباعة التجوليين الذين اضطروا إلى غلق محلاتهم الصغيرة وإيقاف أنشطتهم بعد أن قلت فرص التجارة في ظل الحجر الصحي والتزام الناس بالبقاء في البيوت. وختم "التنمية الاقتصادية تقتضي مشاركة الجميع وعلى الكل المساهمة في خلق فرص عمل، وتوظيف الشباب المتخرج من الجامعات".

وتمر الجزائر بأزمة اقتصادية على أكثر من جهة حيث شهدت العملة المحلية "الدينار" مؤخرا تراجعاً غير مسبوق ما تسبب في ارتفاع كبير في أسعار العديد من المواد الاستهلاكية ما أثر على القدرة الشرائية للمواطنين. ويتوقع قانون الموازنة العام لسنة 2021 متوسط سعر صرف 142 ديناراً مقابل الدولار، و149 دينارا في عام 2022.

ويعود تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية حسب متابعين إلى تقلص إيرادات البلاد من النقد الأجنبي جراء الأزمة النفطية المستمرة منذ 2014، إذ يعاني اقتصاد الجزائر تبعية مفرطة لعائدات المحروقات (نقط وغاز) التي تمثل 93 في المئة من مداخيل

انعكست آثار الإغلاق الاقتصادي بوتيرة حادة على سوق العمل في الجزائر حيث تسببت في ارتفاع معدلات البطالة بفعل غلق عدد من مصانع تركيب السيارات وتركيب الأجهزة المنزلية مما راكم الضغوط على الحكومة التي تكافح أصلا تحديات اقتصادية واجتماعية لا حصر لها.

الجزائر - أعلنت وزارة العمل الجزائرية الإثنين، فقدان السوق المحلية لنحو 51 ألف وظيفة خلال 2020، بسبب غلق مصانع، ضمن القيود التي فرضتها جائحة كورونا، وأسباب سياسية أخرى.

ونقلت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية ذلك عن وزير العمل والتشغيل الهاشمي جعوب خلال زيارة له إلى ولاية الشلف غرب البلاد. وحسب وزير العمل فقد تم فقدان 51 ألف وظيفة العام الماضي، بسبب غلق مصانع لتجميع وتركيب السيارات



الحرف الصغيرة لا تجد حظوظها